

الشباب الليبي وتحديات التنمية المستدامة في السياقات الهشة

المهدي الشيباني دغمان / أستاذ مشارك/ الهيئة الليبية للبحث العلمي

الخلفية:

احتلت قضية "التنمية المستدامة" مكاناً متميزاً في الجدل العام منذ صدور تقرير برونتلاند حول البيئة، والتنمية (1987) ولم يحتل الشباب نفسها بالرغم من أنهم القوة الرئيسية للنمو، والتغيير والابتكار، ففي السياقات الهشة، والمتضررة من النزاعات لم تلب التنمية المستدامة احتياجات الأجيال الحالية، ولا الأجيال المستقبلية وظلت الأجيال الحالية "ضائعة" متخلفة عن الركب بالرغم من أن أجندة التنمية المستدامة 2030 ومن خلال أهدافها، وسياساتها وبرامجها وعدت ببناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة لا تترك أحداً يتخلف عنها، ولا شك أن النزاعات والحروب المسلحة كانت بمثابة المعوق الوظيفي للتنمية المستدامة في تلك السياقات بل استطاعت في زمن قصير وضع جزء كبير من الشباب في مقدمة الركب للمشاركة في المعارك، بدلا من الانخراط في تنمية مجتمعاتهم، ولم تترك لهم فرصة التفكير في إحداث التغييرات الإيجابية التي تؤثر على حياتهم أو معرفة حقوقهم وواجباتهم في الأجندة الجديدة 2030. ليبيا التي تعاني من الهشاشة، والنزاعات تعهدت بعد أن أصبحت ملزمة بحكم مشاركتها في قمة التنمية المستدامة التي عقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك من 25 إلى 27 سبتمبر 2015، والتوقيع على خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأن تحقق أهدافها السبعة عشر، ولهذا الغرض قامت بتشكيل لجنة لتنفيذ تلك الأهداف تم استحداث مجلس النواب في سنة 2021 لجنة أخرى تحت مسمى (اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة) وحاولت الحكومات المتعاقبة تنفيذ بعض أهداف التنمية المستدامة بشكل انتقائي (الصحة، والتعليم، والعمل) ولكن لا تزال نتائج التنفيذ لم تنعكس على الشباب، ولا زال الشباب معرضين للتهميش والإقصاء، ولخطر النزاعات المسلحة والعنف ويواجهون تحديات هائلة بما في ذلك ضعف المشاركة العامة، وضعف جودة الخدمات الصحية، والتعليمية وعدم الاستقرار، والهجرة وعدم وجود فرص عمل كافية ولانقطة بل إن بعضاً منهم بل أكثرهم لم يسمع عن التنمية المستدامة 2023 ولا يعرف شيئاً عن أهدافها خاصة في المناطق النائية والفقيرة والريفية والصحراوية.

هذه المقدمة تطرح "إشكالية" يمكن تحديدها في التساؤل الآتي: هل تستطيع التنمية المستدامة الإنقاذ الشباب في السياقات الهشة والمتضررة من النزاع؟ أم هل يستطيع الشباب في تلك السياقات إنقاذ التنمية المستدامة، بتحقيق كل أهدافها، بحلول الموعد المستهدف عام 2030 وهو نهاية عمر الاجندة؟

ضبط المفاهيم: ضرورة متكررة

أولاً: مفهوم "التنمية المستدامة"، إن استدامة المفهوم أصبحت على المحك، بسبب اختفائه التدريجي من عن الخطابات السياسية، ومن جزء كبير من المؤلفات العلمية لصالح مفاهيم أخرى مثل " الانتقال البيئي " و" المرونة " و" انخفاض النمو" والاقتصاد الأخضر" ويربط بعضهم هذا الاختفاء بالتغيرات التي حدثت في السياق العالمي بعد نهاية الثمانينات الى أزمة 2007-2008 وإلى غموض المصطلح في حد ذاته. لذلك فإن مفهوم التنمية المستدامة يواجه اليوم "أزمة" ونحن بلا شك، عند نقطة تحول بالنسبة إلى هذا المفهوم الذي لا يعرض مصداقيته فقط للخطر بل حتى جوهر " بقائه" ذاته. فإذا انتهت سنة 2030 ولم يتم إنهاء الفقر المدقع، والظلم، وعدم المساواة، وحماية الكوكب، فمن المعوق؟ محتوى الأجندة (السياسات، والمؤشرات ... الخ) أم برامج واستراتيجيات تنفيذها أم حكومات الدول؟ إذا لم يتم الاجابة عن هذه التساؤلات في أسرع وقت ممكن أي قبل انتهاء عام 2030 سيتحطم سقف التوقعات للشعوب، والدول خاصة النامية ويصبح من الصعب تحديد شكل استجابتهم القادمة بدقة، وخاصة فيما يتعلق بمدى قبولهم لمفاهيم جديدة للتنمية المستدامة.

في هذا الإطار حاولت الإسكوا وشركاؤها في المنطقة أن تدعم مفهوم التنمية المستدامة من خلال توسيع المفهوم، ليصبح (التنمية البشرية المستدامة) بإضافة مفهوم جديد وهو "البشرية" من أجل إضافة بعدين جديدين الى الأبعاد التقليدية للتنمية المستدامة، وهي البعد السياسي بمكوناته المتعلقة بالسلم، والأمن والحوكمة الرشيدة، والبعد الثقافي، بمكوناته المتعلقة بالقيم، والسلوكيات، والمعرفة، وذلك لأهمية هذين البعدين في المنطقة العربية حيث تسهم الثقافة والظروف السياسية في تحريك أنماط الإنتاج والاستهلاك والمبادرات الاجتماعية إلى حد كبير، وقد أخذت خطة 2030 هذه الأبعاد ضمناً في الاعتبار بالتركيز على تكييف الأهداف، والغايات، مع الواقع الوطني، والمحلي، والإقليمي، وقياسها بواسطة مؤشرات نوعية ولكن هذا لم يكن يكفي ويجب، من منطلق منهج التفكير المنطقي التدبري، إعادة التفكير في مفهوم التنمية المستدامة بشكل سريع ليكون في أعلى درجات فعاليته والاخذ في الاعتبار اثناء المراجعة بعدين أساسيين

هما: الواقع "الفعلي" للدول المتضررة من النزاعات، والتدخل الخارجي في سياسات الدول النامية والفقيرة. وما يسمى بالدول (الفاشلة).

ثانياً: مفهوم الشباب، لا يزال ببعديه البيولوجي والثقافي، يثير كثيراً من الجدل على مستوى التصنيف العمري (القياس الزمني) (15/12 سنة، 14/24، 16/25 سنة، 15/29 سنة) وعلى مستوى التعايش بين تلك التصنيفات (المتناقضة) ومبرراتها، ولا يجب أن يمر هذا الأمر على المتخصصين بسهولة؛ يجب عليهم إعادة التفكير في هذه التصنيفات لأنها تشكل معوقات حقيقية لنيل الاستحقاقات السياسية، والاقتصادية والثقافية لتلك الفئات. فالفئة العمرية التي تبنتها الأمم المتحدة 15/24 سنة (فئة الشباب الأصغر) تختلف عن تلك التي تبنتها بعض الدول 24/29 سنة (فئة الشباب الأكبر)، فالأولى لا تزال على مقاعد الدراسة والثانية تبحث عن سوق العمل وشتان بين الأمرين، وحتى نفهم هذا "الازدحام" بين الأجيال نطرح سؤالاً في غاية الأهمية: هل من الممكن تغيير التشريعات والقوانين، المعمول بها في أغلب البلدان النامية، حتى يتمكن الشباب الفئة الثانية من الانتقال من مرحلة المشاركة في اتخاذ القرار إلى مرحلة اتخاذ القرار؟ وهل القيادات السياسية مستعدة لذلك؟ بمعنى إذا كانت التشريعات تفرض على من يتولى قيادة الدولة أن يكون عمره 40 سنة فما فوق فلماذا لا تشترط هذه التشريعات نفسها أن لا يزيد عمر رئيس الدولة عن 60 سنة؟ هذه التشريعات "المغالطة" التي تحد من فرص استحقاق الجودة في فرص الحياة وتتسبب في مأساة عدم التكافؤ، وعدم المساواة بفعل القانون.

إن المغالطات التي تقع فيها التشريعات عند رسم السياسات المتعلقة بالجيلية التي ترسم حدودها التعريفات الإحصائية (تحديد الفئة العمرية 14 إلى 39 سنة على أنها فئة الشباب يزيد من حجم هذه الفئة مما يزيد من حجم استحقاقاتها) هي سبب التخلف المبرمج وبرنامج دائم للفساد فربى بند ثابت في الاستراتيجيات الوطنية لـصرف، وهدر الأموال، وتحقيق منفعة غير مشروعة للقائمين على التنفيذ، وهي قيود تعوق الشباب في المشاركة السياسية والمدنية وفي المجال العام.

أضف إلى ذلك، أن التعريف الشائع للشباب على أنهم مجموعة سكانية أو اجتماعية ثقافية ينتمون إليها يوضح اتجاهها نحو إضفاء الطابع المؤسسي المتزايد على "أعمار الحياة"، ويسهم في إخفاء تنوع العلاقات الاجتماعية التي ينشغل بها الشباب، كما تسهم حقيقة أن الشباب ينتمون إلى مجتمع عمري في إنتاج "وهم" الفئة المتجانسة، ويخفي الانقسامات الاجتماعية سواء من وجهة نظر الاحتياجات المحددة التي من المفترض أن يعبروا عنها، أو من وجهة نظر المشاكل التي

من المفترض أن يواجهوها . (Bloss & Feroni, 1991)

علاقة الشباب بالتنمية المستدامة:

وبما أن البحث يتعلق بالتنمية المستدامة 2030 التي رسمت معالمها الأمم المتحدة فإن الالتزام باستخدام تعريف الأمم المتحدة للشباب 24/15 سنة في هذا البحث يفرضه المنطق العلمي، هذه الفئة يبلغ تعدادها اليوم 1.2 مليار يمثلون 16% من سكان العالم بحلول عام 2030 التاريخ المستهدف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من المتوقع أن يرتفع عددها إلى 7% إلى ما يقرب من 1.3 مليار. (Peace, dignity and equality on a healthy planet) يبلغ العمر الوسيط للسكان في ليبيا أقل من 24 سنة وهذا يعني أن لدينا اليوم حوالي 3.1 مليون نسمة دون سن الرابعة والعشرين يشكلون حوالي 52% من السكان بينما يوجد حوالي 2.9 مليون فوق 25 سنة 24 وتبلغ نسبة الشباب 24/15 سنة في ليبيا حوالي 19% من المجموع الكلي للسكان، وفي الغالب يوجد جزء كبير من هذه الفئة على مقاعد الدراسة. (عيسى: 2017، ص82)

تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة 2030 السبعة عشر بإجمالي 169 غاية في عام 2015، ويشير أكثر من ثلث تلك الأهداف إلى الشباب صراحة أو ضمناً مع التركيز على التمكين، والمشاركة أو الرفاهية، وهناك 20 غاية خاصة بالشباب موزعة على ستة أهداف رئيسية للتنمية المستدامة: القضاء على الجوع (2) التعليم الجيد (4) المساواة بين الجنسين (5) توفير العمل اللائق (8) الحد من أوجه انعدام عدم المساواة (10) العمل المناخي (13).

وبينما يساهم عدد كبير من الشباب في البلدان المتقدمة، والمستقرة في تنمية مجتمعاتهم، ويشاركون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فإن نسبة كبيرة من الشباب في المجتمعات الهشة والمتضررة يواجهون تحديات سياسية، واقتصادية وامننية، وثقافية، مختلفة تمنعهم من المشاركة بل ان جزءاً كبيراً منهم لم يسمع بالتنمية المستدامة ولا يعرف عنها شيئاً، وإذا عرف عنها- من خلال وسائل الإعلام- لا يقدر على المشاركة بسبب عدم وضوح الدور الذي يجب أن يقوم به، ومتى؟ وكيف؟ وفي الحقيقة، لن تكون خطة التنمية المستدامة 2030 قابلة للتحقيق إذا لم تجد منظمات التنمية الدولية، والوكالات الحكومية الوطنية حلولاً فعالة، واستباقية لمواجهة تلك التحديات.* وهنا يجب علينا أن نوضح الأدوار التي حددت للشباب في اجندة التنمية المستدامة للمشاركة في تحقيق أهدافها.

اولاً: دور المشارك في إعداد ودعم وتنفيذ الأجندة ومتابعتها

جزء من هذا الدور انتهى بانتهاج المحادثات العالمية للأمم المتحدة والخاصة بإعداد الاجندة 2030، ولم يشارك فيه كل شباب العالم (لأن هناك شباباً اميين هجائياً، وعلمياً، وتكنولوجيا ووظيفياً) أما الجزء الباقي فيتعلق بتنفيذ أهداف الأجندة (الشباب كقوة دافعة) ومتابعتها على المستوى الوطني والدولي، ويشار إليهم في هذا الدور بـ "حاملي الشعلة" وقد أسند لهم هذا الدور

انطلاقاً من القدرات التي يتمتعون بها وهي: القدرة النقدية (القدرة على تحديد وتحدي هياكل السلطة القائمة والحوافز التي تحول دون التغيير وكشف التناقضات والتحيزات)، والقدرة على القيادة والتغيير، والقدرة على العمل وتعبئة الآخرين من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات، والمنظمات غير الحكومية، والقدرة على الابتكار والقدرة على التواصل، ولكن "منطقياً" وفي الواقع الفعلي لن يكونوا الشباب حاملي الشعلة إلا من خلال إعدادهم وتدريبهم مسبقاً لتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة للتنفيذ، والمتابعة وهذا لم يحدث في أغلب الدول النامية، والفقيرة، (لاعتبارات مالية، وسياسية وأمنية) وظل الشباب كما هم عليه في تلك الدول ينظرون من خلف شاشات هواتفهم إلى شباب الدول المتقدمة، وهم يحملون الشعلة.

في هذا الإطار يمكن أن نشير إلى بعض الأعمال التي يمكن للشباب أن يقوموا بها-وفق الأمم المتحدة- إذا أعدوا لذلك في إطار المشاركة في العمليات التي تدعم تنفيذ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة:

- مراقبة القرارات: التي تتخذها السلطات العامة لمواجهة احتياجات المجتمعات المحلية وتقييم مدى كفاءتها.
 - رفع مستوى الوعي: بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تعاني منها المجتمعات من خلال النشاط على الشبكات الاجتماعية والمنظمات الشبابية.
 - تصميم الحلول المبتكرة للمشكلات الموروثة والناشئة: فالشباب على دراية كافية ومواكبة للعصر لما يحدث في مجتمعاتهم والعالم ولديهم فهم أفضل للمشكلات ويمكنهم - إذا اتاحت لهم الفرصة- اقتراح أفكار جديدة، وحلول مبتكرة، ومستدامة، يمكن أن يكون لها تأثير على مستقبلهم.
 - تثقيف المجتمعات: بأهداف التنمية المستدامة من خلال استخدام التكنولوجيا، ووسائل الإعلام الرقمية المتطورة المملوكة للشباب.
- وهذه الأعمال لن يتم إنجازها إلا من خلال آليات محددة مسبقاً في سياسات التنمية المستدامة وهي:
- الانخراط في منظمة غير حكومية محلية.
 - الانخراط في السياسة المحلية، لزيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بالشباب والمطالبة بالتغيير.
 - الانضمام إلى مبادرة Youth4peace** للمساعدة في تعزيز وصون السلم، والأمن الدوليين.

ثانياً: دور الشريك (المستفيد):

من المفترض أن يستفيد الشباب من كل أهداف التنمية المستدامة في إطار التزام الدول بما قطعتة على نفسها أثناء توقيع الأجندة في نيويورك، ولكن إذا كانت الاستجابات السياسية والبرامجية على المستوى الوطني بطيئة فهذا من شأنه أن يحرم الشباب من الاستفادة منها. ومن هذا المنطلق، فإن سياسات التنمية المستدامة يجب أن تكون استجابة لمطالب الشباب، وهي الوصول الى التعليم الجيد، والصحة، والعمل اللائق والاحتفاظ به... الخ هذا بشكل عام وغالبا ما يتم في السياقات السلمية، أما السياقات المتأثرة بالنزاع فتقل فيها خيارات التعليم والتوظيف، وتحل النزاعات محل التنمية وتصبح مصدر دخل محتمل، وفي هذا السياق يحتاج الشباب الى تدابير "إضافية" تركز على بناء المهارات في مجال منع الأزمات، وبناء السلام حتى لا يكونوا (جزءاً من المشكلة ولا جزءاً من الحل) ويكونوا قوة إيجابية للنمو والتعمير، فدور الشباب مهم في تحقيق الاستقرار، والسلم الاجتماعي على المدى القصير وتوفير الحماية من النزاعات المستقبلية على المدى الطويل.

الهشاشة، النزاع، والتنمية المستدامة

الهشاشة عقبة حقيقية أمام التنمية المستدامة ويقصد بالهشاشة عدم استقرار مؤسسات الدولة، وغياب الحوكمة والاستقرار مما يؤدي الى ضعف الوظائف المتعلقة بالسياسة والمالية والميزانية والأمن والخدمات العامة، فالدول الهشة غير قادرة أو "غير راغبة" أحيانا في اداء دورها ووظيفتها بشكل يخدم المجتمع ككل مما يعرضها للصراع والنزاع العنيف.

العلاقة بين النزاع والهشاشة واضحة حيث يتطلب فهم أسباب، ودوافع النزاع النظر في الإطار المؤسسي الكامل للبلد، هشاشة المؤسسات والمجتمعات هي أحد عوامل الخطر الرئيسية للصراع حيث تظهر كل من الهشاشة والصراع، كقضايا حاسمة لتنمية البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وتمثل فخا رئيسيا للدول النامية (Ciuffreda, M., Cosic, S., & Scholzel, H: 2020). الهشاشة لا تتعلق فقط بالنزاع لا يتعين على أي بلد أن يكون في خضم نزاع مفتوح وعنيف، حتى يتم اعتباره هشاً فهناك دول لم تشهد نزاعات وتزيد حالة هشاشتها الدول المتأثرة بالصراع، ولفهم مدى هشاشة بلد ما يمكن الاعتماد على مؤشرات المنظمات الدولية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي وضعت مؤشرات اقتصادية، وبيئية، وسياسية، وامنية ومجتمعية لقياس الهشاشة، وفي وصفها لحالة الهشاشة أكدت على أن السياقات الهشة هي موطن 23% من سكان العالم (OECD, 2020) وأنه خلال الفترة من عام 2012-2018 فإن السياقات الهشة "للغاية" كان التقدم المحرز في اهداف للتنمية المستدامة راكدا، أو يتراجع أما في السياقات غير الهشة يتزايد التقدم أو يسير على الطريق الصحيح. كما توقف التقدم في أهداف التنمية المستدامة في

السياقات الهشة قبل جائحة كورونا، وكانت غالبية السياقات الهشة في طريقها لتحقيق هدف واحد فقط من أهداف التنمية المستدامة، وهو الهدف 13 (العمل المناخي) وقد كافحت بشكل خاص لإحراز تقدم في الهدف 2 (القضاء على الجوع)، والهدف 3 (الصحة)، والهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، وما يمكن الإشارة إليه، وجدير بالانتباه هو أن السياقات الهشة تعاني من نقص في رأس المال البشري (أقل من المتوسط العالمي) باعتباره ركيزة من ركائز التنمية المستدامة. والجدير بالملاحظة هو أن التنمية المستدامة الفعالة يجب أن تعالج الصراع وتعزز السلام، إلا أن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة 2030م (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة) لم تخصص له مؤشرات ذات مغزى تقيس التقدم مقارنة بالأهداف الأخرى المتعلقة بـ (المساواة بين الجنسين) الهدف (13)، و (العمل المناخي)، وهذا يجعلنا نؤكد على أن المؤشرات والغايات المتعلقة بالمجتمعات السلمية غائبة بشكل ملحوظ على الرغم من أن غالبية الدول دعمت وضع خطة للسلام المستدام إلا أن إدراج وتأطير الهدف 16 بشأن المجتمعات المسالمة لا يزال بحسب الأمم المتحدة يشكل مسألة حساسة لبعض الدول الأعضاء. وهذا دفع بالاتحاد الأفريقي إلى جعل (السلام والأمن) أحد الأركان الأساسية في الموقف الأفريقي الموحد بخطة التنمية لما بعد عام 2015 (African Union, 2015) كما أن هناك نقطة أخرى مهمة يجب ذكرها، وهي ان الهدف 16 يستند الى افتراض واسع الانتشار بأن السلام يعزز التنمية، ولكن لسوء الحظ تظهر الأبحاث أن هذا ليس هو الحال باستثناء ما تهدف إليه سياسة الحكومة، وان سياسات التنمية يمكن في كثير من الاحيان إثارة أو تصعيد الصراع العنيف. (Woodward, S. L. 2018) الا في حالة. أن تلك السياسات تعالج الظروف الخاصة (المناطق المهمشة) لكل بلد بمعنى ان العودة الى احترام سياسات التنمية الخاصة بكل بلد امر ملح.

وبما أن الحروب والصراعات الاجتماعية هي أحد أسباب تدهور البيئة لذلك فإن العلاقة بين النزاعات الاجتماعية والبيئة، والتنمية المستدامة هي أيضا معقدة، وهي حقيقة يجب أخذها في الاعتبار في أي حلول يتم التفكير فيها، وصنعها جزءاً من عملية صنع القرار الاقتصادي، والسياسي لأن تحقيق تنمية مستدامة ذات مغزى يفرض على المنظمات الدولية هيكلة برامجها بهدف تمكين الدول الفقيرة، والنامية من الخروج من بؤسها (Khazri, A, 2011)

والتعامل مع هذا التحدي رأت الإسكوا وشركاؤها في المنطقة أن من المفيد عدم حصر مفهوم التنمية المستدامة في الأبعاد الثلاثة الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، وتوسيع مفهوم التنمية المستدامة ليصبح (التنمية البشرية المستدامة) بإضافة عبارة "البشرية" وإضافة بعدين الى الأبعاد الثلاثة: البعد السياسي بمكوناته المتعلقة بالسلم، والأمن، والحوكمة الرشيدة والبعده الثقافي بمكوناته المتعلقة بالقيم، والسلوكيات، والمعرفة وذلك لأهمية هذين البعدين في المنطقة

العربية حيث تسهم الثقافة، والظروف السياسية في تحريك أنماط الإنتاج والاستهلاك والمبادرات الاجتماعية إلى حد كبير. (الإسكوا، 2016).

أما في ليبيا يمكن القول إن الهشاشة بأبعادها الخمس سابقة على النزاع وان النزاع زاد من حدتها واتحد معها، وأصبحت ليبيا متضررة من الهشاشة والنزاع في آن واحد، فسياقات الهشاشة والنزاع تتفاعل بشكل معقد لتنتج أزمات ومخاطر تشكل عقبات أمام تحقيق السلام والأمن والأزدهار. فبعد عام 2011م أدى غياب الدولة ومؤسساتها إلى زيادة عدد المجموعات المسلحة واختطفت المؤسسات وتم تخصيصها لمصالح القبيلة، والإقليمية مما خلق مزيداً من القوى الدافعة للصراع وقد تم بناء العديد من المؤسسات الجديدة والمخصصة إما لخدمة الجهات الفاعلة القائمة أو لتلبية مصالح ومطالب مؤسسات الفصائل التي أصبحت تعكس الانقسام وتعزيز الصراع بدلا من دعم قضية المصالحة لبناء الدولة، وقد أدى الفشل في التوصل إلى اتفاق ورؤية بشأن حالة الدولة المرجوة، والبيروقراطية التي لم تكن فعالة أصلا مع تضخم عدد الموظفين إلى أضعاف بقايا مؤسسات الدولة، وأصبح الاختلال الوظيفي المتزايد هو نظام اليوم مع افتقار شديد للسيطرة على الإنفاق العام مما تسبب في زيادة الفساد، وتبيد الأموال العامة بمستوى غير مسبوق، ومع وجود نظام حكم هش يعمل في سياق تهيم عليه المجموعات المسلحة والمحاباة والقبيلة والعملية السياسية الاستيعادية ذهبت ليبيا إلى مسار الفشل المؤسسي (أبوأيوب، 2017، ص 73) وتميزت المرحلة الانتقالية بمجموعة خصائص نذكر منها (جبريل، 2017، ص 127)

- انتشار السلاح.
- تعالي النزعات القبلية والجهوية وسيطرتها على التوجهات الوطنية
- استمرار هشاشة المؤسسات الرسمية والأمنية وضعفها.
- عدم كفاءة الهيكل الإداري للمؤسسات الرسمية وعدم السيطرة على الإنفاق العام
- غياب الرقابة على الإنفاق وزيادة الفساد وتبيد الأموال العامة وعجز في الموازنة
- ضعف المؤسسات القضائية وغياب الحماية الأمنية.
- عزوف المحاكم عن إصدار أحكامها.
- نزوح أعداد كبيرة من الليبيين وعدم قدرة أعداد كبيرة منهم على العودة
- ازدياد هوة عدم الثقة اتساعا بين الأطراف السياسية المختلفة
- أزمات متكررة كالكهرباء، والماء، والبترين، والتموين

● ظهور اقتصاد الحرب.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن أن نطرح سؤالاً كيف يمكن أن تتحقق أهداف التنمية المستدامة في هذه البيئة؟ الاجابة المنطقية لا يمكن ذلك، ومجرد القبول والالتزام بتنفيذ الأجندة*** و"تمويلها" سيفتح الباب واسعاً أمام المفسدين للاستمرار في المزيد من الفساد الإداري والمالي في ظل انعدام الأمن، وغياب الرقابة والمحاسبة، وضعف المؤسسات القضائية، وعدم كفاءة الهيكل الإداري (بسبب الموظفين الأشباح). فتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتطلب ميزانيات وأموال ضخمة وقد اضطرت بعض الدول الى الاقتراض من المؤسسات الدولية للتنمية لتنفيذ أهدافها. إن تحقيق تنمية مستدامة "حقيقية" في ظل النزاعات أمر صعب جداً لأن تلك النزاعات دائماً ما تترك خلفها بيئات مدمرة وتفرض على الحكومات توجيه الإنفاق على القطاع الأمني والعسكري الذي يلتهم بدورهم الموارد المالية ورأس المال البشري من الشباب ويحرم باقي أعضاء المجتمع (المنقسمين، والمصدومين بدنياً، وعاطفياً) من الحياة في بيئة نظيفة صحية مستقرة مستدامة. أمام هذه التحديات التي تحاصر ليبيا اتخذت ليبيا خطوات ملحوظة على صعيد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، اتسمت بحسب تقييم ديوان المحاسبة بعدم وجود استراتيجية كاملة للدولة واضحة المعالم بخصوص تنفيذ الأجندة، مع افتقار لقاعدة بيانات موثوقة، وضعف الإدارة السياسية.

وقد أشار التقرير الاستعراضي الوطني الطوعي الأول لليبيا 2020 حول أهداف التنمية المستدامة 2030 إلى أن هناك تحديات تقف عائقاً أمام السير قدماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة هي:

1. تحديات الاستقرار السياسي.
2. هشاشة الوضع الأمني.
3. طبيعة الاقتصاد الليبي من حيث إنه اقتصاد ريعي يعتمد على النفط والغاز.
4. ضعف الأداء والتنسيق المؤسسي.
5. إعادة إعمار المدن والمناطق المتضررة من الحرب.
6. عدم وجود قطاع خاص منظم وقوي ولديه الآليات والتشريعات التي تمكنه من المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
7. جائحة كورونا

كما أشار التقرير الى وجود صعوبة في قياس التقدم المحرز في بعض أهداف التنمية المستدامة بسبب غياب البيانات. أنظر الجدول رقم (1)

الجدول رقم (1)

الصعوبات، والأسباب التي تقف عائقا أمام قياس التقدم المحرز في الهدف الرابع التعليم الجيد في ليبيا

الغاية	الصعوبات	السبب
4.1	عدم القدرة على قياس مستويات الكفاءة في القراءة والرياضيات	عدم وجود خطة تقييم تعتمد الاختبارات الدولية (PIRLS, TIMSS, PISQ) عدم توفر البيانات
4.4	عدم القدرة على قياسها	عدم توفر احصائيات حديثة
4.7	عدم القدرة على إدراج مفهوم التنمية المستدامة في المقررات الدراسية ولم يشر إليها في المقررات الدراسية للصف الثاني والثالث الثانوي إلا بنسبة 05% وبالرغم من احتواء المناهج الدراسية على بعض القضايا الإيجابية فإن تدريسها لم يعكس اتجاهات ايجابية جيدة الى حد الآن.	غير واضح
4.أ	عدم القدرة على قياس مستوى المرافق والبيئة	مجموعة من العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية

إن أهم تحدٍ يواجه ليبيا في رأيي هو هشاشة الوضع الأمني فأهداف التنمية المستدامة ترتبط ارتباطا وثيقا بالسلام والاستقرار ومن دون أمن مضمون، ودائم وسلم مجتمعي مستديم سيكون من المستحيل تحقيق الأهداف الأخرى، وستبقى أجنداث التنمية المستدامة على الرف. فليبيا الآن في مرحلة (ما بعد النزاع) post-conflict، ويمكن تصور سياق ما بعد النزاع على أنه فترة انتقالية تحدها النزاعات الماضية، والسلام المستقبلي وهي فترة تقدم عددا من التحديات الجديدة (Cunningham, A.J, 2017) أهمها حماية المدنيين وتسهيل العملية السياسية في هذا الإطار، وقع أطراف النزاع في ليبيا اتفاقية وقف إطلاق النار الشامل في جنيف أكتوبر 2020م وبالرغم من توقيع الاتفاقية وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة والتي من المفترض أن تقود البلاد إلى الانتخابات البرلمانية، والرئاسية بحلول 24 ديسمبر 2021م فإن عدم إنجاز هذا الاستحقاق في موعده بسبب "القوة القاهرة" كشف عن هشاشة الوضع السياسي والأمني حيث انقسمت البلاد من جديد وعجزت الحكومة عن الاستمرار في توحيد الكيانات الإدارية الحكومية كما أن الافتقار

الى ميزانية شاملة بسبب عدم موافقة البرلمان عليها أعاق بشكل خطير عمل الوزارات التنفيذية والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، ولا تزال البلاد تعاني من:

- غياب دستور دائم متفق عليه.
- لا تزال الانقسامات على الأرض قائمة.
- استمرار التدخلات الخارجية ووجود مرتزقة ومقاتلين أجنب.
- ظهور فئات جديدة من السكان المهاجرين، المشردين داخليا، المتضررين من النزاع.
- انهيار جزئي أو كلي لمستويات المعيشة والخدمات الأساسية في بعض الدول النائية.
- هناك حوالي 1.3 مليون شخص في ليبيا الآن بحاجة الى شكل من أشكال المساعدة

الإنسانية

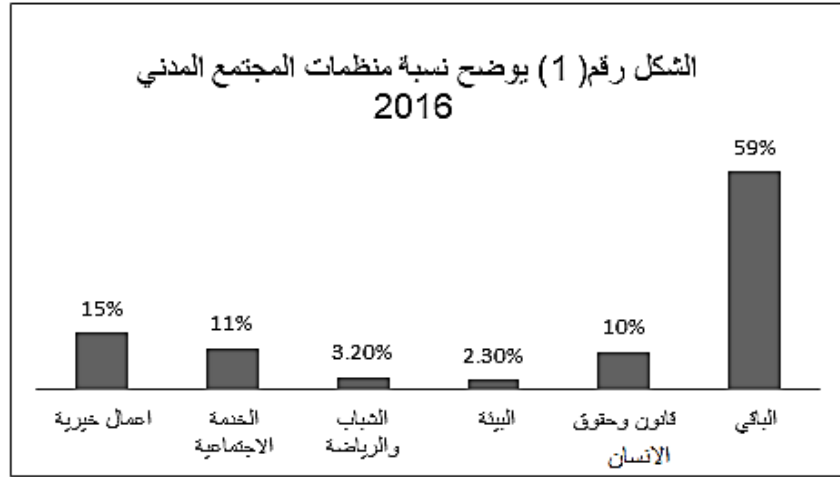
وهي عاجزة الآن عن القيام بتدخلات عاجلة كاستجابة للحاجات الإنسانية للسكان خاصة في منطقة الجنوب، ولا تزال وكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة تقوم بهذه المهمة وفق (خطة عمل مجموعة عمل نكسس (Nexus Working Group) للمنطقة الجنوبية تم إنشاؤها بعد بعثة مايو/أيار 2021 إلى سبها، والتي حددت تسع مجالات ذات أولوية لـ 47 احتياجاً إنسانياً وتنموياً (تم تلبية 22 منها بالفعل)، وتقدم الدعم لإعادة تأهيل المراكز الصحية والمدارس ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة وإنشاء شبكات المياه والصرف الصحي في منطقتي المهديّة والحجارة وبناء القدرات وبرامج التدريب للنساء والشباب.

- تهميش الشباب واستبعاده بشكل مقصود أو غير مقصود من المشاركة الفاعلة في إعادة بناء مجتمع مسالم ودولة حديثة قوية.

في ليبيا يعيش الشباب في بيئة توتر وترقب وعدم استقرار ويواجهون " تحديات مركبة تبدو قد انعكست بشدة على أوضاعهم المادية، والاجتماعية، والنفسية، ووضعهم أمام اختيارات صعبة ومشاعر متأرجحة بين اليأس والأمل فهم الأكثر تعليماً ومهارات ولكنهم الأكثر عرضة للبطالة، والإقصاء الاقتصادي، وهم الذين ساهموا بفعالية في التغيير نحو بناء مجتمع الحرية، والعدالة الاجتماعية، والاقتصادية لكنهم وجد أنفسهم أقل الفئات تمثيلاً على مستوى اتخاذ القرار وهم الأكثر حيوية، وقدرة على العطاء، والابتكار لكن مشاركتهم في المؤسسات المدنية والسياسية لا تزال في أدنى مستوياتها (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2016، ص 4) " ولا يزال الأغلبية منهم يتساءل ما الذي حققناه منذ عام 2011م؟ بعد أن اتضح لهم أن إسقاط النظام ليس أكبر

نجاح بل إن النجاح هو إعادة بناء النظام الذي لم يتحقق منذ 11 عام، وهذا سبب لهم خيبة أمل قوية.

ولا يعني انخراط الشباب في منظمات المجتمع المدني أنهم أصبحوا ذوات فاعلة لدعم جهود التنمية فأحيانا كثيرا تكون هذه المنظمات مهمشة، ومعزولة، وضعيفة وتفتقر إلى الموارد والمهنية، حتى المنظمات الفاعلة ولأسباب سياسية، أو ايدولوجية، لا يتم تمكينها من نشاطات فعلية تدعم التنمية، ففي ليبيا تشير بعض الإحصائيات أنه تم تأسيس 4019 منظمة بعد 2011 كانت أعلى نسبة تسجيل في سنة 2012 حوالي 47% من مجموع المنظمات المدنية تتوزع أنشطتها بين الأعمال الخيرية، والخدمة الاجتماعية والحقوقية والبيئية وغيرها من الاهتمامات المتنوعة، ولكن لم يتغير شيء على أرض الواقع؛ و بمعيار السكان تعتبر ليبيا الأعلى إقليميا حيث تبلغ نسبة المنظمات الى السكان حوالي سبع منظمات لكل 100.000 من السكان. (عيسى، 2017، ص 82)



المصدر: إدارة التسجيل والتوثيق وشؤون الفروع، مفوضية المجتمع المدني، 2016م

إن دور الشباب في المشاركة مرهون بمدى قبول الحكومات، والسلطات المحلية بالشباب، والاعتراف بهم كشريك في تصميم السياسات، والبرامج وتنفيذها ورصدها، وتقييمها نظريا وعمليا على "الأرض" وفي مدى منحها الحرية لهم والتي تترجم في سياق تنمية القدرات، وتوسيع الخيارات وتوفير المتطلبات ومنح الاستحقاقات كالحق في التعبير، والحركة والإبداع أما ما يكتب من استراتيجيات، وسياسات "نظرية" غير قابلة للتطبيق فهو خداع للشباب.

إن قضية الشباب والنزاع ليست محل تركيز أي وكالة او منظمة بمفردها وذلك لان المشكلة تمتد عبر أجنداث السلام، والأمن والتنمية، وأيضا لأن حجم المشكلة يتطلب مساهمة جميع الأطراف الفاعلة المجتمعات، والحكومات، والمجتمع الدولي (في عام 2015 اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2250 الذي شجع الدول على النظر في إنشاء آليات من شأنها أن تمكن الشباب

من المشاركة بشكل هادف كبناء السلام ومنع انتشار العنف في جميع أنحاء العالم. وبصفته أول قرار لمجلس الأمن مخصص بالكامل للدور الحيوي والإيجابي للشباب في تعزيز السلام والأمن الدوليين فإن هذا القرار يضع الشباب بوضوح كشركاء في الجهود العالمية الرامية الى تعزيز السلام ومكافحة التطرف واكد مجلس الامن من جديد في القرار 2419 لعام 2018 الحاجة إلى التنفيذ الكامل للقرار 2250 ودعا جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة الى النظر في سبيل زيادة تمثيل الشباب عند التفاوض على اتفاقيات السلام وتنفيذها). حالياً لا يوجد إطار دولي متفق عليه لتحليل المشكلة الشباب، والصراع العنيف، والاستجابة لها ومع ذلك يمكن الإشارة الى ثلاثة تيارات سياسية رئيسية:

- أجندة منع الصراع "التي تضع" الشباب ضمن أسباب، وظروف وديناميات الصراع.
- جدول أعمال الشباب "الذي يتعامل" مع حالات النزاع وما بعد النزاع على أنها مجرد حالة واحدة من البيئات العديدة التي يجب على الشباب لكونه مجموعة متميزة التنقل فيها أثناء نموهم.
- جدول أعمال التنمية "على النحو" المحدد في الأهداف الإنمائية للألفية والذي يركز بشكل أساسي على العمالة حلاً لازماً للشباب.

ويوصي الخبراء أنه عند تصميم برامج للشباب في السياقات الهشة، والمتأثرة بالنزاع يجب مراعاة ما يلي:

1. اعتماد تعريف عملي للشباب يراعي تنوعهم، ولا يعاملهم مجموعة واحدة متجانسة في البرامج والأنشطة تحتاج الى تحديد من يقصدونه بكلمة الشباب وأية فئة ديمغرافية يحاولون الوصول اليها.
2. لا يعامل الشباب على أنهم مشكلة أو الحل لا يجب أن تعامل البرامج الموجه للشباب الشباب شيئاً فريداً أو منفصلاً عن مجتمعاتهم تحتاج المجتمعات بأكملها الى التعبئة وليس مجرد فئة عمرية معينة لذلك توفر النهج الكلية والشاملة الإطار الأكثر فائدة.
3. عملية التصميم، والتخطيط، والتنفيذ، والتقييم لبرامج الشباب يجب أن تكون تشاورية بين الشباب والحكومات وأصحاب الشأن.

4. اكتساب الشباب مهارات التفكير الابتكاري، فالابتكارات الاجتماعية هي استجابة جديدة للاحتياجات الاجتماعية التي لم يتم حلها جزئياً بواسطة الانظمة المؤسسية والتنظيمية القائمة.

5. استخدام التعليم لضمان اكتساب جميع الشباب للمعرفة والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة (Asantewaa lo-Liyong: 2015)

استنتاجات

منطقياً لا يمكن الولوج في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كاملة (17 هدفاً) في هذه المرحلة الانتقالية فليبيا لا زالت متأثرة بالنزاع وشبابها معرضين للخطر، فالليبون يعيشون معاً بشكل "عنيف" وهذا يسيء إلى الإنسان ولا يؤنسه وأصبح المجتمع الليبي في عيون الكثيرين حقيقة قاسية لأنه "كدولة اجتماعية" أصبح يفتقد شيئاً فشيئاً البيئة المنظمة التي تحكمها القواعد والقوانين وهناك منافسة شرسة على المواقع السياسية والموارد الاقتصادية والمكانات الاجتماعية قد تنزلق في أية لحظة إلى حرب أهلية، لذا يجب التعامل مع هذا الوضع ليس من منطلق التنمية المستدامة، بل من منطلق أنشطة التعافي والتنمية Recovery and Development Activities التي تفرض علينا تنفيذ مجموعة من الأنشطة طويلة الأجل تسمى أنشطة التعافي ومجموعة من تدابير إعادة التأهيل، وربطها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأحياناً يتطلب الأمر أيضاً تنفيذ التعافي المبكر Early recovery في هذه المرحلة للاستجابة للأزمات الإنسانية، وبناء القدرات على الصمود لتعزيز تتأثر تدخلات التنمية الوطنية، ودمج تدابير الحد من المخاطر لإنقاذ الأرواح من خلال تلبية الاحتياجات البشرية الأكثر إلحاحاً لإعادة بناء المجتمع، وبناء قدرته على الصمود فنحن بحاجة إلى "استراتيجية خروج" Exit Strategy من الوضع الراهن للحد من الخسائر، وتوفير الحلول الدائمة وتكون بمثابة قاعدة تحدث عليها التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل بقيادة وطنية، تنمية تبدأ من الجنوب بأدرع تمتد إلى الحدود الشرقية الجنوبية، والغربية الجنوبية لا تترك أحداً وصولاً إلى تحقيق مجتمع تلتقي فيه مصالح الجميع.

التوصيات

1. إذا رغبت الدولة الاستمرار في العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 فنحن نوصي بتبني استراتيجية MAPS مقارنة مستقبلية مشتركة، وهي اختصار لتكامل ثلاثة مفاهيم: Policy Support، Acceleration، Mainstreaming (التكامل، والتسريع ودعم

السياسات) وتركز هذه الاستراتيجية في المقام الأول على اتساق السياسات وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين، مع إيلاء اهتمام خاص للعناصر الشاملة للشراكات والبيانات والمساءلة. يهدف التكامل: إلى ترسيخ خطة عام 2030 على المستويين الوطني والمحلي، ودمجها في خطط التنمية الوطنية، ودون الوطنية والمحلية، ثم في مخصصات الميزانية:

يهدف التسريع إلى توجيه الموارد الوطنية (وموارد الأمم المتحدة) إلى المجالات ذات الأولوية المحددة أثناء عملية التضمين، مع إيلاء اهتمام خاص لأوجه التآزر والمفاضلات بين القطاعات، والاختناقات، والتمويل، والشراكات، والقياس بشكل يعكس الطبيعة المتكاملة للبرنامج بينما يهدف دعم السياسات إلى ضمان إتاحة المهارات والخبرات التي يمتلكها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلدان في الوقت المحدد، وبأقل تكلفة ممكنة تعمل هذه العناصر الثلاثة في كثير من الأحيان معاً ولا تتبع ترتيباً زمنياً، ولكن يمكن استخدامها إطاراً لوصف الدعم الذي تعتمده منظومة الأمم المتحدة توفيره للتنمية.

2. اجراء تحليل (التعافي الاجتماعي) وهو أحد الأدوات المميزة في تصميم الاستراتيجيات أنه سيجعل من الممكن تقييم قدرة البناء الاجتماعي (الهيكل) الحالية على استيعاب وتعزيز التغيرات التي تحدثها استراتيجيات التنمية، والإصلاح السابقة كما أنه يعطي لمحة عامة عن خصوصيات المجتمع الليبي التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار.

مراجع

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية، الدورة التاسعة والعشرين الدوحة، 15-13 كانون الأول/ديسمبر 2016.
2. يونس ابو ايوب، الانتعاش وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع في ليبيا كلفة الصراع في ليبيا، اعمال المؤتمر الثاني المنعقد بطرابلس 16/15 مايو 2017م، منشورات مؤسسة الشيخ الطاهر الخيرية، سلسلة الندوات والمؤتمرات 05
3. محمود جبريل، ليبيا، اليوم التالي، كلفة الصراع في ليبيا، اعمال المؤتمر الثاني المنعقد بطرابلس 16/15 مايو 2017م، منشورات مؤسسة الشيخ الطاهر الخيرية، سلسلة الندوات والمؤتمرات 05
4. محمود عمر محمد عيسى، واقع المشاركة المدنية والسياسية للشباب الليبي. مجلة جامعة الزيتونة، العدد 22، 2017.
5. التقرير الاستعراضي الوطني الطوعي الأول ليبيا 2020 حول أهداف التنمية المستدامة 2030
6. تقرير حالة الشباب الليبي اليوم، الفرص والتحديات. صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2016.
7. sous-exploité ou « Le développement durable face à sa crise : un concept menacé Jacques Theys n°1 | Février 2014 mis en ligne .dépassé ? » Développement durable et territoires [En ligne] Vol. 5 le 24 juillet 2014 - consulté le 15 janvier 2022. URL : <http://journals.openedition.org/developpementdurable/10196> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/developpementdurable.10196>
8. Thierry Blöss et Isabelle Feroni, « Jeunesse : objet politique, objet biographique », *Enquête* [En ligne], 6 | 1991, mis en ligne le 27 juin 2013, consulté le 16 août 2022. URL : <http://journals.openedition.org/enquete/147> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/enquete.147>
9. dignity and equality on a healthy planet. . peace. United Nations
10. comment gagner la guerre contre la .Mariella Ciuffreda " Sladjana Cosic et Harald Scholzel
11. pauvreté dans les pays en développement ? dans la série développent solutions 1 juillet 2020
12. l'État de fragilité en 2020. OECD
13. <https://www.un.org/ar/chronicle/article/20297>
14. Heads of , Common African Position (CAP) on the Post-2015 Development Agenda. African Union January 2014. States Summit
15. fragile development: are the SDGs fit for purpose to enable sustainable .Susan L. woodward development in fragile contexts? University of New York.
16. n° 2. vol. 17. Telescope. Khazri , A. (2011). « Le développement durable et les conflits armés »
17. A.J. Post-conflict contexts and humanitarian organizations: the changing ،Cunningham 7 (2017). .relationship with states. Int J Humanitarian Action 2 <https://doi.org/10.1186/s41018-017-0022-3>
18. world economic ، 11 ways to help young people in conflict zones. Asantewaa lo-Liyong forum. 2015

19. Groupe des Nations Unies pour le développement; Intégration du Programme de développement durable à l'horizon 2030 Note d'orientation à l'intention des équipes de pays des Nations Unies Février 2016

*وضعت الأمم المتحدة عام 2018 استراتيجية للشباب بعنوان شباب 2030 تهدف الى توسيع نطاق الإجراءات الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل مساعدة الشباب لتلبية احتياجاتهم وأعمال حقوقهم وتسخير طاقاتهم ومواهبهم وقدراتهم لتحقيق الهدف المتمثل في الوصول الى عالم مزدهر وأكثر شمولاً واستدامة بحلول عام 2030.

**هي مبادرة تقودها الأمم المتحدة وتدعم مشاركة الشباب في بناء السلام تقرباً من الشباب يلعبون أدوار نشطة كعوامل للتغيير الإيجابي والبناء ويساعدهم على تحقيق ذلك.

***علاقة ليبيا بخطة التنمية المستدامة 2030 علاقة الزامية، كما على سائر حكومات العالم، وذلك بحكم مشاركتها في قمة التنمية المستدامة التي عقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك من 25 إلى 27 سبتمبر 2015 وقامت بالتوقيع على خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 (تحويل عالمنا).